العربية أهم ثروات العالم » . ومأزق التناقض في السياسة الاميركية من الاستمرار في سياسة ما قبل تشرين او « تكييفها » يحدده رئيس شركة أرامكو « بأن ارامكو ، تملك ، وهي شركة اميركية بفضل امتياز حصلت عليه من السعودية ، من الاحتياطي النفطي المحتمل اكثر مما تملك الولايات المتحدة وروسيا والصين مجتمعة . ولذا فان على المرء ان يتساءل **أين تكمن المصلحة الاميركية** » . ويعتقد جونغرز أن مهمته « تشجيع العاصمة الاميركية على ان تتحرك بحيوية باتجاه حل مشكلة الشرق الاوسط » . بمعنى باتجاه **اعادة النظر** في حسابات عناصر الاستراتيجية الاميركية تجاه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، والموازنة بين أثر هذا « التكييف » وشكله على السياسة الاميركية وبين تعريض المصالح الاميركية الى الخطر .

واذا كان اثر استخدام النفط على الولايات المتحدة « موجعا وليس قاتلا » فان ما خلقته حرب تشرين وضاعفته أزمة الطاقة في علاقة الولايات المتحدة مع المجموعة الرأسمالية كان أبعد خطرا [بالنسبة لحلف الاطلسي ، ومجموعة السوق المشتركة] .

ففي الوقت الذي دفعت به حرب تشرين معضلتي الوفاق والطاقة كمعضلات جدية تواجهها السياسة الاميركية ، فان تفاعل تأثيراتها الذي كان له أرضية من التناقضات بين المصالح الامبريالية الاقتصادية قد خلق مأزقا آخر للسياسة الاميركية .

ان ما أوردته صحيفة « زود دويتش تسايتنغ » الالمانية الغربية يكشف جانبا من تلك التفاعلات على وحدة المعسكر الرأسمالي ، وطبيعة التناقضات الاساسية والتعارضات الثانوية بين بلدانه.تقول الصحيفة « ان اميركا منذ سنوات ترفض التعاون في أزمة النقد العالمية وحاولت تدمير السوق الاوروبية المشتركة لكي تستطيع ايجاد اسواق اوروبية أوسع لفائض الانتاج الزراعي » . وكذلك ما أوردته « الايكونومست » بعد الحرب مباشرة عن تأثيرات معضلات الطاقة ونتائج حرب تشرين الى أن « تتخذ بعض الحكومات الاوروبية خطوات لعقد ترتيبات خاصة مع الحكومات العربية مباشرة ، من وراء ظهر شركات النفط الاميركية الكبرى . وربما من وراء ظهر « شل » ، و« البترول » البريطانيين اذا ما بقيت بريطانيا ملتزمة بالسياسة الاميركية »*.

وحين أوجز احد المسؤولين البريطانيين الشعور السائد بالقارة الاوروبية حدد فيه أحد جوانب التناقض الذي نشأ بين اوروبا والولايات المتحدة بسبب أزمة الطاقة بالقول « انه ليس من العدل مطلقا ان تكون دولة يشكل سكانها ٦ ٪ من سكان العالم مسؤولة عن استهلاك ثلث الطاقة العالمية » .

في مؤتمر وزراء الخارجية لدول حلف شمال الاطلسي برزت بعض جوانب التناقضات داخل المعسكر الرأسمالي ووضحت خطوطها العامة من خلال المواقف المختلفة لبلدان الحلف فقد أوضح الامين العام للحلف جوزف لانز حظر التفاعل الذي احدثته حرب تشرين بين موضوعة الوفاق وازمة الطاقة ونتائج الحرب العسكرية على الحلف بالقول: « ان ما نخشاه لا يقتصر على تدخل عسكري مباشر ، لكن هناك أخطار ضغوط سياسية كبيرة وابتزازا ناجما عن اختلال في التوازن العسكري » . بمعنى ان الاختلال الجديد الذي أحدثته حرب تشرين [التعديل النسبي للاختلال لصالح العدو وامريكا] كان سببا وغطاء للحظر النفطي ، ودافعا للصيغة السوفياتية للوفاق اثناء الحرب تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

---

* المهم هو ما ترتبه تلك الخطوات من نتائج على « حلف الاطلسي » والعلاقات الاقتصادية الاميركية ــ الاوروبية من جهة ، والاميركية اليابانية ــ واليابانية الاوروبية من جهة اخرى .